متاح بقرار

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

واقع صناعة الحديد والصلب في العراق بعد 2003
الأهمية والتحديات وخيارات السياسات العامة

د. عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

واقع صناعة الحديد والصلب في العراق بعد 2003: الأهمية والتحديات وخيارات السياسات العامة.

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات الاقتصادية، الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، السياسة الداخلية والخارجية

د. عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي/ جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

تمهيد:

تاريخياً عرف العراق الصناعة عبر حضاراته الموغلة في القدم، وتمثلت بصناعة السفن والعجلات والأسلحة والنسيج والخزف وغيرها، وفي تاريخ الصناعة العراقية الحديث، مرت بمراحل متعددة من الصعود والانحدار في مستوى مساهمتها في الاقتصاد العراقي، إذ تميزت الفترة الزمنية (1950-1958) بالبداية الجادة في القطاع الصناعي في العراق، وذلك بعد ارتفاع عائدات النفط الخام وإنشاء مجلس الأعمار الذي تولى عملية النهوض التنموي وخاصة في جانب التنمية الاقتصادية في البلاد [1].

فالانطلاقة الحقيقية كانت مع تأسيس مجلس الأعمار عام (1950) عندما تبنى البدء بالمشاريع التنموية الصناعية، وتوزيعها جغرافياً باتجاه المحافظات الفقيرة نسبياً من أجل رفع المستوى التنموي فيها وتنويع اقتصادها، وبعد ذلك شهدت فترة السبعينيات من القرن المنصرم ازدهار الصناعة العراقية سواء في الأسواق العراقية و الإقليمية والدولية، مما زاد من التنويع القطاعي الاقتصادي، وزيادة فرص تشغيل الأيدي العاملة وفي جميع المحافظات، والتوجه نحو الصناعات الثقيلة ومنها صناعة الحديد والصلب ، وبعد العام (1980) بدأ الانحدار التنموي الشامل في العراق وخاصة الجانب الاقتصادي بسبب الحروب العبثية والحصار الاقتصادي الذي أمتد لثلاثة عشر عاماً تقريباً، وانتهاءً بالاحتلال الأمريكي عام 2003، وما تبعه من تدهور حقيقي لجميع الأنشطة الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعي، أصبح اقتصاد البلاد ريعياً يعتمد على سلعة اقتصادية أحادية وهي النقط الخام ولأكثر من 90% مما زاد من تفاقم مشاكل البطالة، والإغراق السلعي الكبير من المنتج الأجنبي الصناعي والزراعي، ولأسباب متعددة سياسية وأمنية واقتصادية [2].

أولاً: الخلفية والنقاشات

تُعد صناعة الحديد والصلب في أي دولة العصب الأساس في بناء أي اقتصاد قوي متنوع يحمل مشروعاً تنموياً شاملاً، إذ تعتمد عليها الكثير من الصناعات، فصناعة الحديد والصلب تدخل في بناء وتشيد المدن السكنية والمشاريع السكنية الاستثمارية الكبرى، وخاصة في العراق الذي يعاني من نقص كبير في الوحدات السكنية لمواطنيه بسبب ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في السنوات السابقة.3

تعود بدايات صناعة الحديد والصلب في العراق إلى بداية سبعينيات القرن الماضي، وتأسست الشركة العامة للحديد والصلب في العام (1972) التابعة لوزارة الصناعة والمعادن، إذ تعاقدت الحكومة العراقية آنذاك مع شركة فرنسية لبناء مصنعها الأول في البصرة، وتم تشغيله مع تدشين خط إنتاج الصلب، وبعدها مصنع الدرفلة، وبدأ الإنتاج الفعلي أواخر السبعينات، لكنه توقف مؤقتاً بسبب الحرب العراقية – الإيرانية، وعاد الإنتاج بصورة متقطعة في فترة التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية. وفي عام (2003) تعرضت معامل الشركة للتخريب والسرقة، مما أدى إلى توقف الإنتاج، وتُجرى حالياً عملية تأهيل وتشغيل لمصانع الشركة لكي تعاود الإنتاج مجدداً.4

يمتلك العراق ثروات معدنية هائلة وفي مختلف محافظاته، ومنها معدن الحديد، إذ يتركز وجوده بشكل خاص في صحراء جنوبي غربي الأنبار، وباحتياطي يقدر بحوالي (60) مليون طن. وغالباً ما يكون استخراج المعادن في العراق واستثمارها حكراً على شركات استثمارية عالمية، وذلك يعود إلى الخبرة الكبيرة التي تملكها هذه الشركات. فضلاً عن أن استكشاف واستخراج تلك المعادن وتحويلها يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة لا تستطيع الدولة تغطيتها من خلال موازناتها العامة، التي تعاني أصلاً من اختلال كبير لصالح النفقات التشغيلية (75%) على حساب نفقاتها الاستثمارية (25%). الأمر الذي دفع الحكومات العراقية إلى طرح مشاريع الاستثمار على الشركات العالمية والمحلية.5

في ظل حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني، تتصدر اتجاهات إيقاظ مكامن صناعة الحديد والصلب جداول أعمال السياسة الرئيسية والفرعية، عبر إعادة تأهيل مشاريع الحديد والصلب المتوقفة، أو الشروع في بناء مشاريع أخرى جديدة في محافظات متعددة من العراق[6]. إذ تبلغ الطاقة الإنتاجية للصلب الخام في العراق حوالي (2 مليون طن)، ويحاول العراق زيادة إنتاجه من الحديد الصلب من أجل تلبية احتياجات الطلب المحلي المتزايد. ففي عام (2019)، كان يعمل عدد قليل من منتجي الصلب ومصانع الدرفلة القائمة على المواد الأولية من الخردة في العراق، إذ ظلت الشركة العامة للحديد والصلب العراقية مغلقة منذ عام (2003) بسبب معداتها القديمة والأضرار التي لحقت بها أثناء الحروب وتداعياتها. وتم تنفيذ خطة لتأهيل الشركة باستثمار قدره 220 مليون دولار، وذلك لحجم الطلب على الحديد الصلب الذي ينمو بشكل متصاعد وكبير[7]. مما برزت أهمية النهوض بواقع صناعة الحديد والصلب في العراق باعتبارها صناعة أساسية ومهمة للقطاع الصناعي والزراعي والتجاري وغيرها من القطاعات الاقتصادية في العراق.

ثانياً: الأهمية

تبرز أهمية النهوض بصناعة الحديد والصلب في العراق من خلال ما يأتي:[8]

1. نمو البنية التحتية بفعل عمليات الأعمار في أغلب مناطق العراق، والتحضر السريع وحركة البناء الواسعة سواء على مستوى التخطيط العمراني أم على مستوى البناء في الأراضي الزراعية مما ولد الحاجة المتزايدة والطلب على مادة الحديد وخاصة حديد التسليح.
2. تزايد الطلب على الحديد الصلب في العراق من قطاعات متعددة، سكنية وغير سكنية، وخاصة في مشاريع النهوض بالبنى التحتية وفك الاختناقات المرورية وغيرها، مثل: الجسور والأنفاق في العاصمة بغداد وبقية المحافظات، المدن السكنية في أطراف العاصمة والمحافظات، الأبراج السكنية المنتشرة في العاصمة والمحافظات، ومشاريع المدارس النموذجية الصينية (1000 مدرسة كمرحلة أولى). فالطلب على الحديد والصلب ينمو بشكل كبير مع بدء عملية الإعمار واستمرار الاستقرار السياسي والأمني الكبير والمستدام بين عامي 2022 و2024 في العراق، بالإضافة إلى أسعار جيدة للسلعة الأبرز في الدخل القومي العراقي والناتج المحلي الإجمالي، وهي النفط الخام. هذا الاستقرار الاقتصادي والأمني أدى إلى توفير موازنات كبيرة مكنت صانع القرار من المبادرة لتحقيق حركة إعمار كبيرة لم يشهدها العراق منذ عقود.
3. دعم المنتج الوطني: تأتي أهمية النهوض بواقع صناعة الحديد والصلب في العراق نتيجة للاهتمام الحكومي بتطوير هذه الصناعة، التي تعد العمود الفقري للعديد من الصناعات الأخرى، وتلبية حاجات قطاعات اقتصادية متعددة من هذه السلعة المهمة. ولحماية المنتج الوطني العراقي من الحديد والصلب، تبنت الحكومة العراقية خطة لإعادة تأهيل مصانع الحديد البالغ عددها 83 منشأة في مختلف أنحاء البلاد بعد تعرضها للدمار أو تقادم معداتها وخطوطها الإنتاجية، أو بسبب عدم الجدوى الاقتصادية من تشغيلها نتيجة الإغراق السلعي المستورد والمنافسة غير العادلة مع الأسواق الخارجية. يُذكر أن العراق يعد من أكثر الدول استيراداً للحديد من إيران وتركيا وأوكرانيا ودول أخرى، حيث تبلغ قيمة هذه الواردات مليارات الدولارات.
4. تكمن أهمية دعم القطاع الخاص وإشراكه في عملية النهوض بصناعة الحديد والصلب في العراق في الاستفادة من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لإعادة

تشغيل أو تأهيل المصانع العراقية، فضلاً عن بناء مصانع جديدة تلبي الحاجة المتزايدة لمادة الحديد والصلب في العراق. مشاركة القطاع الخاص تُعزز من قدرة الصناعة على مواجهة التحديات وتوفير منتجات تلبي احتياجات السوق المحلية، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على الاستيراد.

5. تشير نظريات التنمية إلى وجود علاقة وثيقة بين الاهتمام بالتصنيع والتغيير في البنية الإنتاجية وخاصة الصناعة التحويلية، إذ ترتبط التغييرات بين مستوى الدخل المرتفع ونسبة الموارد المخصصة للصناعة التحويلية، والعراق يمتاز حالياً بنمو اقتصادي ملحوظ أدى لتوجه حكومي للنهوض بصناعة الحديد والصلب وتطويرها، إذ كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العام (2018) حوالي (8.9%)، ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية في القطاع الصناعي لنفس السنة حوالي (19.7%) [9].

ومن أجل إبراز أهمية صناعة الحديد والصلب في الواقع الصناعي العراقي، نبين أهم المشاريع والمصانع للحديد والصلب في العراق وكما يأتي:

1. مشروع تأهيل مصانع الحديد في البصرة: سعت الحكومة العراقية وخاصة في العراق 2023 إلى تأهيل مصانع الحديد والصلب في البصرة ومن خلال الشركة التركية (يوبي هولدنك)، وخلال فترة (20) شهراً وبكلفة (118) مليون دولار، من أجل الإسهام في تطوير الصناعة العراقية ودعم الاقتصاد العراقي [10]، كما توجهت الحكومة العراقية إلى إعادة تشغيل معامل الشركة العامة للحديد والصلب، وذلك بإكمال نصب معدات مصنع الصلب ومعداته الهندسية، بما يشمل أفران الصهر ومكائن الصب والتي تنتج مادة (البلتس) التي يتم تسخينها بمصنع الدرفلة من أجل تشكيلها بالقطر المطلوب سواء 8 ملم إلى 32 ملم، وتبلغ الطاقة الإنتاجية التصميمية إلى (623) ألف طن سنويا [11]، ويعد مصنع الدرفلة من المشاريع المهمة التي ستقلل من استيراد الحديد ويحافظ على العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي، وتوفير منتج وطني، وفرص عمل كبيرة وجديدة، ويغذي مصنع الدرفلة إلى جانب مصنع الحديد والصلب والخدمات الهندسية الملحقة بهما، الحاجة الاستهلاكية المحلية من حديد التسليح،وبطاقة إنتاجية تقدر (500) ألف طن سنوياً، علماً أن المؤسسات المالية الدولية سجلت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يصل إلى (6%) [12].

2. مصنع ماس لإنتاج الحديد والصلب: نفذ هذا المصنع من قبل مجموعة ماس القابضة، وهو أحد المشاريع الإستراتيجية الكبيرة التي تقع في محافظة السليمانية العراق في منطقة بازيان على بعد حوالي (38) كيلومتراً غرب السليمانية، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع من الحديد والصلب حوالي (مليون وربع المليون طن)، وهو يوفر الكثير من فرص العمل للسكان المحليين، إذ بدأت الأعمال التأسيسية للمصنع عام (2011)، وبدأ بالإنتاج عام (2015)، ويتمحور إنتاجه على حديد التسليح، وأنواع أخرى من الحديد الصناعي مثل المربع والزاوية والساقية، وغيرها، وقد حاز المصنع على شهادة الأيزو العلمية في الجودة، ويتميز هذا المصنع الاستراتيجي باستخدام تقنيات حديثة للغاية، وهو من بين أفضل مصانع الشرق الأوسط، ويشمل هذا المصنع أقسام متعددة مثل قسم السكراب أو الخردة، وقسم الصهر، وقسم الدرفلة، وقسم المختبرات، وقسم الخدمات الصناعية [13]، وقد بلغت تكلفة أنشاء المصنع حوالي (مليار دولار) [14].

3. مصنع ميد ستيل: وهو من المصانع الكبيرة في كردستان العراق، بطاقة إنتاجية تقدر(350الف طن) من الحديد والصلب بكلفة 100 مليون دولار، والمصنع مملوك للقطاع الخاص، وأنجز المعمل وفق أعلى المواصفات العالمية [15]، وتم تأسيس المصنع عام (2011)، وهو من المصانع المتخصصة في أنتاج حديد التسليح، فضلاً عن أعادة تدوير جميع الخردة المعدنية. [16]

4. مصنع الحديد والصلب في ذي قار: يعد من المصانع الحديثة التي تنتج حديد التسليح وبمختلف الأنواع وحسب الموصفات الأمريكية، ويحمل أسم (مصنع الفرات للحديد والصلب) وهو مشروع مهم واستراتيجي تنموي بدأ العمل به في العام 2019، كمشروع استثماري بأشراف هيئة استثمار ذي قار، ورغم معوقات العمل وأحداث تشرين 2019، وتداعيات أزمة وباء كورونا 2020 تمت المباشرة بالإنتاج 2023، وأكد عقيل الغالبي مدير المشروع على أن تمويل المشروع من خلال قروض من المصرف العراقي للتجارة وعلى دفعات وخلال سنتين، إذ بلغت قيمة المشروع حوالي (60) مليون دولار، وعدد المهندسين والعاملين والكوادر الذين يعملون في المصنع ومن يرتبط بهم من عمالة أخرى بحدود (3000) شخص، (500) شخص منهم يعملون داخل المعمل، بينما بقية الكوادر ساندة وعمالة مرتبطة بالمعمل من الأفراد الذين يجمعون المواد الأولية من معدن الحديد، كما أن المصنع ينتج بحدود (200) طن في السنة كطاقة إنتاجية، ومن أبرز ايجابيات

هذا المصنع، هي دعم القطاع الصناعي والإنتاج الوطني من الحديد والصلب والتي يحتاجها السوق العراقية بشكل كبير ومتزايد، والحد من نزيف العملة الصعبة لشراء المنتجات المستوردة، وتشغيل الأيدي العاملة وخاصة في محافظة ذي قار التي تعاني من مشكلة البطالة والفقر، وخاصة بطالة الشباب المتصاعدة، فضلاً عن تعزيز الدخل القومي من خلال مشروع استثماري كبير، ومن أبرز معوقات العمل هي حاجة المصنع إلى تعاون بقية الوزارات معه وخاصة الوزارات الأمنية من خلال تسهيل وتيسير إجراءات نقل وحركة وصول المواد الأولية إلى المصنع والتي يعتمد عليها بشكل أساسي في الإنتاج، مع ضرورة ديمومة الدعم الحكومي لهذه المشاريع الاستثمارية، لكي تستطيع منافسة المنتجات الخارجية من الحديد والصلب (التركية والإيرانية والكرواتية وغيرها) [17].

5. معمل الحديد والصلب في كربلاء: شيد هذا المعمل حسب الإجازة الاستثمارية الصادرة من هيئة استثمار كربلاء بالرقم (45) وبكلفة استثمارية تصل إلى (38) مليون دولار، إذ تم اختيار كربلاء لأنها تعد محافظة مركزية في العراق، ويقع المعمل في منطقة الرزازة التي تم تحديدها كمنطقة صناعية مستقبلية في محافظة كربلاء، ويقوم المعمل بإنتاج حديد التسليح بموصفات علمية عالية الجودة، ويغطي أنتاج المعمل الحاجات الأساسية للسوق المحلي في مجالات البناء والأعمار التي يشهدها العراق في الآونة الأخيرة، إذ حصل المعمل على دعم الحومة المحلية وهيئة استثمار كربلاء من خلال توفير ما يحتاج المعمل من خدمات، فضلاً عن دعم وزارة الصناعة والنفط، وقد وفر المعمل فرص عمل للقوى العاملة من مهندسين وفنيين وعمال، إذ يوفر المعمل حوالي (600) فرصة عمل. [18]
6. مصنع الحديد الأسفنجي في البصرة: يُعد من أشهر المصانع الموجودة في العراق وخاصة في محافظة البصرة، وهو من المصانع الخاصة بصهر الحديد، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد العراقي، وخاصة الجانب التنموي في مصانع الإسمنت والشركات النفطية، إذ يعد هذا المصنع من أهم المصانع التي توفر نسبة (40%) من كمية الشحنة لفرن الصهر. [19]

كما أن هناك العديد من شركات الحديد التي تتميز بإنشائها العديد من المصانع وفي مختلف محافظات العراق، ولعل أهمها: شركة يعقوب للتجارة العامة، وشركة ماس، والشركة العامة للحديد والصلب، وشركة قوج للحديد بالعراق، فضلاً عن أن أسعار الحديد غير مستقرة، بسبب اختلاف الأسعار من مكان لآخر، وزيادة أسعار الحديد عالمياً، فضلاً عن الزيادة المستمرة في سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العراقية. [20]

يُلاحظ أن خطوات الحكومة الحالية تدعم أهم الصناعات، وخاصة الحديد والصلب، والتي تستنزف العملة الصعبة. كما تسعى الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها لسد احتياجات السوق المحلي ودعم المنتج الوطني. يُعتبر العراق قريباً من تحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة بعد قرار رئيس الوزراء معالجة ملف السكراب عبر منع تقييد حركته، وجعله من أي مواد أخرى دون الحاجة لموافقات رسمية. يهدف هذا القرار إلى توفير المواد الأولية لصناعة الحديد والصلب من داخل العراق، وبالتالي تقليل الاعتماد على المواد الأولية المستوردة.[21]

ثالثاً: تحديات صناعة الحديد والصلب في العراق

يمكن إيجاز أبرز التحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي الصناعي العراقي بشكل عام وقطاع صناعة الحديد والصلب على وجه الخصوص، وهي كما يأتي:

1. غياب السياسة العامة الصناعية: بسبب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة في العراق بعد التغيير عام 2003 وما قبلها من ظروف الحصار الاقتصادي ومنذ تسعينيات القرن المنصرم، فأن الأهمية النسبية للصناعة التحويلية العراقية للعام (2021) تصل إلى (2.22%)، وهذا يؤشر تراجعاً كبيراً في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي [22]، وأن هذا التراجع جاء بسبب الافتقار لسياسة صناعية واضحة المعالم، وغياب للبعد الاستراتيجي في التخطيط السياسي التنموي المستدام، ويبرز ذلك من خلال قلة التخصيصات للقطاع الصناعي في الموازنة العامة.[23]
2. سياسة الإغراق السلعي والسياسة الضريبية: لقد كان لسياسة الإغراق السلعي المستورد دور كبير في التراجع في الواقع الصناعي العراقي، وخاصة صناعة الحديد والصلب، فضلاً عن السياسة الضريبة بعد العام 2003 بنسبة (5%) لكافة السلع المستوردة التي أثرت بشكل كبير على المنتج الوطني العراقي، فالسلع الصناعية العراقية أصبحت غير قادرة على منافسة السلع المستوردة، وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي سوى على مستوى الأجور للعاملين في القطاع الصناعي، وكلفة التزود بالطاقة الكهربائية، كما كان هناك عدم التزام من قبل الكثير من الوزارات العراقية بشراء المنتجات العراقية وتوجهها إلى الاستيراد لأسباب مختلفة، فضلاً عن عدم الالتزام الواضح من قبل إقليم كردستان بتطبيق السياسة الاقتصادية العامة، سواء المالية أو الضريبية التي تتبنها الحكومة الاتحادية، والتي أدت إلى خلق مشاكل للصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني العراقي. [24]

3. السياسة العامة النقدية (تغيرات سعر الفائدة): إن قرار البنك المركزي العراقي برفع أو خفض سعر الفائدة كان له تأثير كبير على جميع المصارف، بما في ذلك المصرف الصناعي العراقي، حيث أثر ذلك سلباً على قدرة المصارف على الاستثمار في البورصة. فقد كانت بعض المصارف قد خصصت جزءاً من رأسمالها للاستثمار في الأسهم، مما دفعها إلى التوجه نحو المضاربة بالأسهم والابتعاد عن تقديم القروض لتمويل المشاريع الصناعية المهمة التي يحتاجها القطاع الصناعي العراقي. وبالتالي، فإن هذه التغيرات في سعر الفائدة تؤثر بشكل مباشر على التمويل المتاح للمشاريع الصناعية وتعيق جهود النهوض بالقطاع الصناعي في البلاد. (25)

4. ندرة المواد الأولية لصناعة الحديد: أكد وزير الصناعة العراقي (خالد بتال) أن العراق لا يملك خامات حديد صالحة لصناعة الحديد، وأن الخامات العراقية للحديد توجد في منطقة الحسينيات غرب العراق، ولا تتجاوز نقاوتها ال(30%)، علماً أن العراق يحتاج إلى خامات تتجاوز نقاوتها (60- 70%)، مما يجعل الصناعة العراقية للحديد والصلب تعتمد على توريد شركات عالمية للمواد الخام مثل الصين والارجنتين وزنمبابوي وإندونيسيا، الأمر الذي يهدد استمرارية الإنتاج بسبب نقص الخامات الموردة و بسبب تقلبات السوق العالمي للحديد، علما أن وزارة الصناعة والمعادن العراقية تعتمد على (السكراب الموجود) و (السكراب المستدام)، الذي ينتج سنوياً، علماً أن الوزارة تتنافس مع القطاع الخاص، ولا تحتكر إلا السكراب المنتج من وزارات الدولة.(26)

5- تخلف البنى التحتية الداعمة لصناعة الحديد والصلب: لا يزال العراق بحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي وتطوير البنية التحتية للخدمات، بالإضافة إلى معوقات تتعلق بملكية الأرض، وعدم توفر مدن صناعية داعمة، وتدهور جميع وسائل النقل والمواصلات، ونقص في إنتاج الطاقة الكهربائية للأغراض الصناعية، وتخلف البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة. (27)

6- الاختلال في الإنفاق الاستثماري: لا يزال الإنفاق الاستثماري الصناعي منخفضاً بسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد بعد عام 2003، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد وارتفاع الإنفاق التشغيلي، خاصة الإنفاق العسكري، مما انعكس بشكل سلبي على الاستثمار بشكل عام، والاستثمار الصناعي بشكل خاص. (28)

رابعاً: خيارات السياسات العامة للنهوض بصناعة الحديد والصلب

يمكن إيجاز أهم خيارات السياسات العامة للنهوض بصناعة الحديد والصلب قي العراق: [27]

1. توفر الإرادة السياسية للنهوض بصناعة الحديد والصلب بشكل خاص والصناعة العراقية بشكل عام، ومن خلال تضافر جهود قطاعات متعددة من الباحثين والكفاءات والأكاديميين والمشرعين والقانونيين لصياغة مشروع وطني وخطط تنمية مستدامة من أجل النهوض بالصناعة العراقية، وسن التشريعات القانونية الكفيلة لتطوير القطاع الصناعي، وتوفير البنى التحتية ومستلزمات الإنتاج.
2. إصلاح السياسة الضريبية والمالية والنقدية: إيجاد نظام ضريبي سليم لا يؤثر على المستفيد الأخير من السلع، وذلك من خلال فرض نسب ضريبية عادلة ومنصفة للمنتج الوطني، وزيادتها على البضائع المستوردة والتي يمكن تصنيعها محلياً، ووضع استراتيجية للحماية الجمركية للمنتج الوطني من أجل النهوض بالواقع الصناعي العراقي، وخاصة صناعة الحديد والصلب، فضلاً عن توجيه السياسة المالية لمواردها للمشاريع الاستثمارية وخاصة القروض الداخلية والخارجية، والعمل على تطوير مصادر التمويل الدائمة، وابتعاد عن اللجوء إلى الاحتياطي الأجنبي لتمويل العجز في الموازنة العامة، كما يعد من الضروري أصلاح السياسة النقدية من خلال معالجة تصاعد التضخم واستقرار الأسعار وفق نظام نقدي ومالي مستقر من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فضلاً عن توفير فرص العمل، وضرورة استخدام الدينار العراقي في التعاملات التجارية بعيداً عن الاستخدام المفرط للدولار فيها مما يسبب نزيفاً متواصلاً من العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي من خلال تقوية الدينار العراقي.
3. الاعتماد على القطاع الخاص في النهوض الصناعي العراقي باعتباره أحد أركان الحكم الرشيد، مما يؤدي إلى تحسين أداء شركات القطاع الخاص ورفع كفاءتها، وخاصة تلك الشركات الخاصة الناجحة، وتوفير البيئة المناسبة امنياً، لأن القطاع الخاص يتخذ قراراته الاستثمارية بعقلانية تؤمن لها العمل بكفاءة، ومن خلال بيئة أمنية مستقرة ، وإيجاد الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن بيئة استثمار أمنه مستقرة لتشجيع القطاع الخاص العراقي للنهوض بالقطاع الصناعي العراقي. [28]
4. سم وتنفيذ السياسات العامة بشكل متوازن ومتكامل: يجب أن يتم رسم وصناعة

وتنفيذ السياسات العامة بشكل متوازن ومتكامل، مما يفرض على وزارات التخطيط والمالية والصناعة وضع الخطط الاستراتيجية لتأهيل جميع المؤسسات الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع العام والمختلط، والعمل على تطوير المؤسسات الأخرى لمواكبة التطور التقني العالمي. هذا من شأنه الحد من ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل (29). يبرز هنا دور التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وخاصة في مجال الصناعة التحويلية، لتطوير القطاع الصناعي من الناحيتين الكمية والنوعية. كذلك، يجب استخدام السياسات والأدوات المناسبة للتنمية وتوسيع القطاع الخاص المحلي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال زيادة حجم التبادل التجاري لصالح الصادرات الصناعية المتنوعة وتقليل الواردات، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الصناعية المأمولة (30).

5. زيادة الدعم الحكومي للمصرف الصناعي العراقي بالتمويل المناسب للقيام بدوره في دعم القطاع الصناعي المختلط والخاص، وزيادة قدرته ونشاطه على منح القروض (الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل) للقطاع الصناعي العراقي، وخاصة المصانع والمعامل لصناعة الحديد والصلب، فضلاً عن تضمين الموازنة المالية العامة تخصيصات لدعم القطاع الإنتاجي الصناعي لرفع تنافسية هذا القطاع في السوق المحلي، وزيادة مساهمة المصرف الصناعي العراقي في تدعيم المشاريع الصناعية الضخمة في العراق، من خلال السعي في إنشاء المدن الصناعية بهدف إشاعة التكامل الصناعي بين الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج وزيادته، وتقليل التكاليف لرفع تنافسية المنتج في الأسواق المحلية والعالمية. (31)

ومن خلال ما تقدم، يتبين أن هناك مقدمات جيدة للنهوض بصناعة الحديد والصلب، خاصة وأن حكومة الخدمات برئاسة السيد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني لديها رؤية متميزة لتحقيق التنمية الصناعية في العراق. كما أن هناك قراراً قد اتُّخذ للنهوض بالقطاع الصناعي العراقي، مع ضرورة الاستمرار بهذا التوجه الحكومي عبر خطط استراتيجية طموحة بعيداً عن التوجهات المرحلية المؤقتة، خاصة وأن العراق يعيش حالة من الاستقرار السياسي والأمني المستدام، مما يشجع صانع القرار والمستثمرين المحليين والأجانب على الانخراط في مشاريع صناعية كبرى، بما في ذلك صناعة الحديد والصلب. يأتي هذا في ظل النهضة العمرانية الكبيرة التي شهدها العراق خلال السنتين الماضيتين، والتي

يُتوقع أن تستمر لسنوات أخرى، سواء من خلال إنشاء مجمعات ومدن سكنية كبرى، أو بناء الطرق والجسور في بغداد والمحافظات العراقية، إضافة إلى مشاريع أخرى على مختلف الأصعدة. كما أن طريق التنمية الطموح وخطوط السكك الحديدية المرتبطة بمشروع طريق التنمية، الذي يخطط له أن يربط العراق بالعالم شرقاً وغرباً، يعزز من أهمية الاهتمام بالقطاع الصناعي العراقي، وخاصة صناعة الحديد والصلب، كعملية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق. توافر الإرادة السياسية لصانع القرار العراقي، إلى جانب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، يجعل عملية النهوض بالصناعة العراقية ممكنة وناجحة.

المصادر:

1. عدنان عبد الأمير مهدي، السياسات العامة والتنمية البشرية المستدامة في العراق الواقع والتحديات والمستقبل، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2021، ص 107.
2. عمران بندر مراد، شيماء حسين صالح، الصناعة الوطنية ودورها التنموي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 72، 2012، ص 260.
3. دراسة الجدوى التسويقية مصنع حديد العراق، متاح على الرابط: busi-//:https /com.nessspike product marketing-feasibiIity..... تاريخ الدخول 30/ 8/ 2024
4. دراسة الجدوى التسويقية مصنع حديد العراق، مصدر سابق.
5. صلاح حسن بابان، هل تكون ثروة المعادن في العراق بديلا للنفط بعد نضوبه ؟، الشبكة العالمية، متاح على الرابط: https:// www.aIjazeera.net/ebsusi- ness/2022/10/23 تاريخ الدخول 30/8/2024
6. العراق يستعين بالصين لأيقاظ مكامن صناعة الحديد، صحيفة العرب، الشبكة الدولية (الانترنيت)، متاح على الربط: https//aIarab. Co.uk تاريخ الدخول: 30/8/2024
7. دراسة الجدوى التسويقية مصنع حديد العراق، الشبكة الدولية (الانترنيت) متاح على الرابط: businesss Dike.com/product/maketing//:https تاريخ الدخول: 30/ 8/ 2024
8. العراق يستعين بالصين، مصدر سبق ذكره.

9. نور شدهان عداي، دور الصناعة في تغيير البنيان الإنتاجي بالاقتصاد العراقي للمدة (2004- 2018)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الثاني (إصدار خاص)، اب 2021 ص 88-86.
10. المستقبل العراقي، الصناعة تبحث السبل والإجراءات الكفيلة بتسريع انجاز مشروع تأهيل مصانع الحديد والصلب في البصرة، صحيفة يومية سياسية، الشبكة الدولية (الانترنيت)، متاح على الرابط: https://:content/ baIpaper.net/ aImustak php?id=44257 تاريخ الدخول: 30/ 8/ 2024
11. سعد السماك، الحياة تعود مجدداً لمعمل الحديد والصلب في البصرة، متاح على الرابط: https://:htmI.72580/iq.aIsabaah / تاريخ الدخول: 30/ 8/ 2024
12. محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراق، مصنع الدرفلة سيقلل من استيراد الحديد ويحافظ على العملة الصعبة، متاح على الرابط: https://baqbdad today. news/244409تاريخ الدخول: 30/ 8/ 2024
13. مصنع حديد وصلب ماس العراق: متاح على الرابط: www.massqrouphoIdinq. unit-newsdetaiI/com تاريخ الدخول: 29/ 8/ 2024
41. العراق ماس اكبر معامل الحديد والصلب في الشرق الأوسط، الشبكة الدولية (الانترنيت)، متاح على الرابط: https://:www.steeI-php.index/com work.net? تاريخ الدخول 29/ 8/ 2024
15. إبراهيم صالح، تدشين أكبر مصنع لإنتاج الحديد والصلب على مستوى العراق، متاح على الرابط: https://:www.aa.com.tr/ تاريخ الدخول 30/ 8/ 2024
16. أفضل 7 مصانع في العراق، الشبكة الدولية (الانترنيت)، متاح على الرابط: https://: www.raneba.com/2023/o2/ com/ تاريخ الدخول 30/ 8/ 2024
17. عقيل الغالبي، برنامج قناة العراقية، قيس المرشد، برنامج دينار، معمل الحديد والصلب في ذي قار لإنتاج شيش التسليح، اليوتوب، على الرابط: youtube.com. watch?v=HbIp.kibroop تاريخ الدخول: 30/ 8/ 2024
18. معمل الحديد والصلب في كربلاء، الشبكة الدولية (الانترنيت)، متاح على الرابط: facbook.com/government of Iraq /vido/322/0/1123 تاريخ الدخول 30/ 8/ 2024
19. أفضل 7 مصانع جديدة في العراق، مصدر سبق ذكره.
20. أفضل 7 مصانع جديدة في العراق، مصدر سبق ذكره.

21. العراق يقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحديد، الشبكة الدولية (الانترنيت)، متاح على الرابط: https://www.mawazn.net . تاريخ الدخول 30/ 8/ 2024
22. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، تقرير الاقتصاد العراقي للعام 2022، ص 151.
23. عبد الحسين جاسم، ياسمين فاسم الخفاجي، مدى مساهمة القطاع المصرفي في دعم وتنويع الصناعة العراقية، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الأول، أكاديمية الوارث العلمية، بالتعاون مع كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة وارث الأنبياء، 2021، ص 169.
24. عدنان عبد الأمير مهدي، الصناعة العراقية بعد العام 2003، دراسة تحليلية في الواقع والمعوقات وخيارات السياسات العامة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 25، 2021، ص 117.
25. عبد الحسين جاسم، ياسمين قاسم الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 171-170.
26. وزير الصناعة: توجه نحو الشركات الصينية لتزويد العراق بخامات الحديد الأسفنجي، الشبكة الدولية (الانترنيت)، متاح على الرابط: https://iq.aImara/81432 تاريخ الدخول: 30/ 8/ 2024
27. عدنان عبد الأمير مهدي، الصناعة العراقية بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص 121.
28. أحمد عجيل جاسم، تحليل التوجيهات نحو خصصة الصناعة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 77، 2023، ص 58.
29. عمران بندر مراد، شيماء حسين صالح، الصناعة الوطنية ودورها التنموي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 72، 2012، ص 274.
30. نور شدهان عداي، دور الصناعة في تغيير البنيان الإنتاجي بالاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)، مجلة الريادة للمال والأعمال أصدار خاص أب، 2021، ص 86.
31. عبد الحسين جاسم، ياسمين قاسم الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص 177-176.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org